

من الوزير الأول  
إلى  
السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : حول التقييم النصف المرحلي للمخطط التاسع للتنمية (1997 - 2001).

لقد أقرّ سيادة رئيس الجمهورية عند ختمه لوثيقة المخطط التاسع للتنمية يوم 25 جويلية 1997 ، إجراء تقييم للمخطط في منتصف فترة انجازه على أن يتّوجّ هذا التقييم باستشارات اقليمية وبانعقاد المجلس الأعلى للتنمية واللجان الإستشارية المنبثقة عنه.

وتندرج هذه العملية في إطار الحرص على المتابعة المتواصلة والتقييم الشامل للسياسات والبرامج التنموية المرسومة ضمن المخطط.

ويهدف هذا المنشور إلى تحديد الإطار العام لهذه العملية وتنظيم الأشغال الفنية والإستشارية على المستويين الوطني والجهوي وضبط الرزنامة التي سيتم اعتمادها.

الإطار العام :

تعتمد المنهجية المقترحة لتقييم انجازات المخطط التاسع على التوجهات والمبادئ الأساسية التالية :

- ضمان مشاركة واسعة وشاملة لمختلف الأطراف والهياكل المعنية سواء على المستوى الفني أو الإستشاري.

- الأخذ بعين الاعتبار والإستفادة من التجربة المكتسبة عند تقييم نتائج السنتين الأوليين من المخطط ( 1997 و 1998 ).

- استخلاص الإستنتاجات والعبر مع أخذها بعين الاعتبار للفترة المتبقية من المخطط عند وضع الآفاق التنموية في إطار الميزان الإقتصادي وعند رسم الملامح الأولية لميزانية الدولة.

### تنظيم الأعمال الفنية ودور مختلف الأطراف :

تستوجب عملية التقييم تظافر جهود كل الأطراف والهيكل المعنية على الصعيدين الوطني والجهوي.

فعلى الصعيد الجهوي تعهد مهمة التقييم بالأساس إلى اللجان الجهوية المحدثّة على مستوى المجالس الجهوية التي ستتولى إعداد التقارير الجهوية للتقييم. وتضطلع هيكل التنمية الجهوية التابعة لوزارة التنمية الإقتصادية بمعاونة عمل هذه اللجان بما يضمن احكام المتابعة والتنسيق.

وعلى المستوى الوطني تعهد مهمة التقييم إلى لجان قطاعية يتمّ تكوينها من طرف الوزير المعني بالأمر باعتبار المواضيع التي سيتمّ التطرق إليها وطبقا للقائمة الملحقة بهذا المنشور، مع التأكيد على ضمان مساهمة الفنيين وذوي الاختصاص والخبرة في مختلف اللجان.

وستتولى هذه اللجان بإشراف الوزير المعني بالأمر إعداد التقارير القطاعية حسب المواضيع المحددة.

ويتعيّن التركيز ضمن هذه التقارير على التقييم النوعي بالإضافة إلى التقييم الكمي بما يمكن من إبراز مردود السياسات والإصلاحات التي تمّ إدخالها في مختلف المجالات والميادين وكذلك مدى تقدّم انجاز المشاريع وخاصة منها المشاريع الكبرى المدرجة بالمخطط.

وحرصا على تسهيل عملية المتابعة، تقوم الوزارات المعنية والمجالس الجهوية بضبط برنامج عمل مفصل للجان الراجعة إليها بالنظر وذلك قبل الإنطلاق في الأشغال طبقا للبرنامج المنصوص عليها بهذا المنشور. وينبغي التأكيد في هذا الإطار على ضرورة التقيد في صورة إحداث لجان فرعية بعدد مناسب منها يتماشى وأهمية المسائل الراجعة بالنظر إلى اللجنة القطاعية المعنية.

وسعيا لتيسير هذه الأعمال وتمكين اللجان القطاعية والجهوية من القيام بالمهام المناطة بعدتها في أحسن الظروف، ستتولى وزارة التنمية الاقتصادية وضع دليل منهجي على ذمة كل الهياكل المعنية وطنيا وجهويا لاعتماده في مختلف مراحل التقييم.

كما ستضطلع وزارة التنمية الاقتصادية بمهمة حوصلة التقارير وضمان تناسقها جهويا وقطاعيا حتى يتسنى إعداد التقرير التأسيسي النهائي، الذي سيعرض على الإستشارة قبل إحالته إلى مجلس النواب طبقا لاحكام الفصل 2 من القانون عدد 49 لسنة 1997 المؤرخ في 25 جويلية 1997 المتعلق بالمصادقة على المخطط التاسع.

### تنظيم الإستشارة :

تلتئم الإستشارة الإقليمية لتتويجا لمختلف أعمال التقييم النصف المرحلي للمخطط التاسع وتندرج في إطار تدعيم البعد الإستشاري الذي أصبح يميز العمل التنموي في تونس.

وستشمل الإستشارات الإقليمية الخمسة أقاليم التالية :

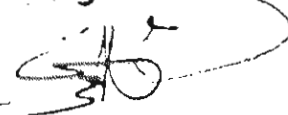
- الشمال الغربي
- الشمال الشرقي
- الجنوب
- الوسط الغربي
- الوسط الشرقي

أمّا على الصعيد الوطني فستتظم الإستشارة في إطار المجلس الأعلى للتنمية واللجان الإستشارية المنبثقة عنه.

## البرنامج :

يتم إنجاز مختلف مراحل التقييم حسب البرنامج التالية :

- فيفري 1999 : تكوين اللجان الفنية القطاعية وانطلاق أعمال اللجان القطاعية والجهوية وضبط برنامج عملها.
  - مارس - أفريل 1999 : إعداد التقارير القطاعية والجهوية وإحالتها إلى مصالح وزارة التنمية الاقتصادية.
  - ماي 1999 : حوصلة أعمال اللجان القطاعية والجهوية.
  - جوان 1999 : تنظيم الإستشارة الإقليمية
  - جويلية 1999 : صياغة التقرير العام وعرضه على الحكومة
  - سبتمبر 1999 : عرض التقرير على اللجان الإستشارية وعلى المجلس الأعلى للتنمية ثم إحالته إلى مجلس النواب.
- واعتبارا لما تكتسيه عملية التقييم النصف المرحلي للمخطط التاسع من أهمية، الرجاء من السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية كل فيما يخصه إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة قصد انجاح مختلف مراحل هذا التقييم وانجازه في الآجال المحددة.

والسلام  
  
 الوزير الأول

## قائمة اللجان الفنية القطاعية

### اللجنة :

### هيكل الإشراف

- |   |  |
|---|--|
| 1 - لجنة السياسة التنموية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية | وزارة التنمية الاقتصادية                       |
| 2 - لجنة التنمية الجهوية                                    | وزارة التنمية الاقتصادية                       |
| 3 - لجنة المؤسسات العمومية والتخصيم                         | وزارة التنمية الاقتصادية                       |
| 4 - لجنة تمويل الاقتصاد والمالية العمومية                   | وزارة المالية                                  |
| 5 - لجنة المرأة والأسرة                                     | وزارة شؤون المرأة والأسرة                      |
| 6 - لجنة التنمية الاجتماعية والتضامن الوطني                 | وزارة الشؤون الاجتماعية                        |
| 7 - لجنة التنمية البلدية                                    | وزارة الداخلية                                 |
| 8 - لجنة التهيئة الترابية وحماية البيئة                     | وزارة البيئة والتهيئة الترابية                 |
| 9 - لجنة التكوين المهني والتشغيل                            | وزارة التكوين المهني والتشغيل                  |
| 10 - لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية                         | وزارة الفلاحة                                  |
| 11 - لجنة الصناعة والطاقة والمناجم                          | وزارة الصناعة                                  |
| 12 - لجنة السياحة والصناعات التقليدية                       | وزارة السياحة والصناعات التقليدية              |
| 13 - لجنة المواصلات   | وزارة المواصلات                                |
| 14 - لجنة النقل   | وزارة النقل                                    |
| 15 - لجنة التجارة والخدمات                                  | وزارة التجارة                                  |
| 16 - لجنة التعليم العالي                                    | وزارة التعليم العالي                           |
| 17 - لجنة البحث العلمي والتكنولوجيا                         | كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا         |
| 18 - لجنة الإعلامية   | كتابة الدولة للإعلامية                         |
| 19 - لجنة التجهيز الأساسي والسكن والتهيئة العمرانية         | وزارة التجهيز والإسكان                         |
| 20 - لجنة التربية   | وزارة التربية                                  |
| 21 - لجنة الصحة   | وزارة الصحة العمومية                           |
| 22 - لجنة الثقافة   | وزارة الثقافة                                  |
| 23 - لجنة الشباب والطفولة                                   | وزارة الشباب والطفولة                          |
| 24 - لجنة المسائل العقارية                                  | وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية            |
| 25 - لجنة الإصلاح الإداري                                   | كتابة الدولة للإصلاح الإداري والرياسة العمومية |